



Ref .

الرقم: ٨٢
التاريخ: ٢٠١٦/١١/٢٠

الى / الامانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الامين العام
م/ نتائج تدقيق الحساب البديل لصندوق تنمية العراق لعام ٢٠١٥

تحية طيبة ...

قامت شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ، استنادا الى العقد الموقع مع حكومة العراق (وزارة المالية)، ولاستكمال متطلبات عمل لجنة الخبراء الماليين وفقا لقرار تأسيسها ومحاضر اجتماعاتها، بتدقيق الحساب اعلاه للفترة من (٢٠١٥/١/١ لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١).
دققت الشركة (٢٧) وزارة وادارة غير مرتبطة بوزارة و(٥) محافظات مستقرة امنيا، اضافة الى تدقيق (٧) وزارة (سبع وزارات) في اقليم كردستان ومحافظاته الثلاث.
ونرفق طيا نسخة من التقارير التي تناولت الملاحظات التي حدثت في عام ٢٠١٥ (الجديدة) بالاضافة الى تقارير تتعلق بالملاحظات التي حدثت في اعوام سابقة ولا زالت مستمرة ومؤشرة لغاية عام ٢٠١٥ ولم تتم معالجتها، لايداعها الى الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة والمحافظات واطليم كردستان لمعالجتها.
ويبين الجدول التالي توزيع الملاحظات البالغة (٤٨٤) ملاحظة حسب درجة خطورتها:

التفاصيل	العدد	عالية الخطورة	النسبة	متوسطة الخطورة	النسبة	منخفضة الخطورة	النسبة
الملاحظات الجديدة	٢٢١	١٣٢	٦٠%	٨٩	٤٠%	-	-
الملاحظات السابقة	٢٦٣	٢١٧	٨٣%	٤٣	١٦%	٣	١,١%
المجموع	٤٨٤	٣٤٩	٧٢%	١٣٢	٢٧%	٣	٠,٦%

وادناه اهم الملاحظات التي نرى ضرورة توجيه الوزارات والجهات المعنية لتجاوزها:
١. استمرار تكرار الملاحظات المشتركة في عدد من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة رغم التأكيدات المستمرة لتجاوزها، ومع ان بعضها هام جدا ومؤثر على سلامة التصرف المالي وكفاءة التدقيق سواء الداخلي او الخارجي كما في الفقرات (٢، ٥/٣، ١٣) ضمن الجداول المرفقة والخاصة بملاحظات سنة ٢٠١٥ والملاحظات المستمرة للسنوات السابقة.
٢. لا زال سبب ابداء الرأي المتحفظ بالبيانات المالية ذات الاسباب السابقة وهي:
أ. لم يتم التحقق من كميات انتاج النفط في اقليم كردستان للاعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥ لكون التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن فقط الكميات التي تم ضخها في خط الانابيب عبر ميناء جيهان.
ب. لم تتمكن حكومة العراق من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة في الخارج التي يمكن تحويلها الى صندوق تنمية العراق (وقد اقترحت لجنة الخبراء في حينه على وزارة المالية متابعة ذلك الملف حسب العائدية).



٣. تعذر على شركة التدقيق الدولية تدقيق بعض أنشطة الجهات المعنية التي لها أهمية نسبية عالية في طبيعة نشاط هذه الجهات بسبب عدم تزويدها بالوثائق المطلوبة، علماً أن أمانتكم الموقرة قد سبق لها التوجيه بتقديم كافة الوثائق والسجلات في ضوء تكرار ذات الملاحظة عند تدقيق السنة السابقة، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجهة	الوثائق المطلوبة
الشركة العامة للموانئ العراقية	١. الموقف التفصيلي بالعقود المستمرة موضح فيه نسب الانجاز المالي والفني والمصروفات المدفوعة عن تلك العقود كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ ٢. كشف تحليلي بالسلف والامانات والدائنين الموقوفة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
وزارة الهجرة والمهجرين	كشف تفصيلي يوضح تفاصيل مبلغ (٦٥١١٢٩٩١٦٧٢٠) دينار لاغراض اغاثة النازحين
وزارة العدل	كشف تفصيلي بكافة العقود المبرمة خلال عام ٢٠١٥ والعقود القائمة من سنوات سابقة مع بيان حالة تلك العقود ونسب انجازها والاجراءات المتخذة بصددتها
ديوان الوقف السني	كشف تحليلي بالسلف والامانات والدائنين كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
محافظة القادسية	١. كشف تفصيلي بالعقود المبرمة خلال عام ٢٠١٥ والسنوات السابقة والمصروفات على مستوى العقود ٢. السجلات المالية والحسابات الختامية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ ٣. كشف تفصيلي بالسلف والامانات والدائنين الموقوفة للموازنة التشغيلية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ ٤. المطابقات المصرفية للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ ٥. كشف تفصيلي بالاعتمادات المستندية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١

٤. قامت وزارة الدفاع/ مديرية الاشغال العسكرية بالتعاقد مع شركة (KAI) لتأهيل وتطوير وتأثيث قاعدة الصويرة الجوية بمبلغ (٥٨٥٠٠٠٠٠٠) دولار امريكي خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ وذلك لعدم ادراج المشروع ضمن الموازنة الاستثمارية



- للموزارة لعام ٢٠١٥، وكذلك تم توقيع العقد قبل تقديم المخططات وجداول الكميات وقبل صدور قرار الاحالة، علما ان الشركة استلمت مبلغ السلفة الاولى البالغ (٥٨٥٠٠٠٠٠) دولار امريكي وان نسبة الانجاز (صفر%) لغاية ٧ ايلول ٢٠١٦.
٥. تأخر تنفيذ مشروع مصفى كربلاء المحال الى ائتلاف الشركات الكورية الجنوبية برئاسة (هيونداي)، حيث ان العمل شبه متوقف حاليا، وان جزء من المواد وصلت موقع المشروع وان الشركة متعاقدة مع مجهزين للحصول على باقي المواد، علما ان نسبة المواد الواصلة والمتعاقد عليها هي ٧٠% وبمبلغ (٣,٢) مليار دولار من قيمة المشروع، وان هذا التأخير قد يؤدي الى تعرض المواد الواصلة الى الضرر بسبب الظروف الجوية.
٦. وجود ارصدة لحسابات مختلفة غير معلومة الجهة في سجلات امانة بغداد متراكمة منذ عام ٢٠٠٥ لم يتم تحليلها وتصنيفها بلغ مجموعها (٢١٠٧١٩٤٣٩١٧) دينار.
٧. بلغ رصيد سلف الاعتمادات المستندية المفتوحة في البعثات الدبلوماسية الخارجية بحدود (٨١) مليار دينار مدورة من سنوات سابقة لم تجر تسويتها لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١.

في ضوء ما تقدم نود الاشارة الى ان شركة التدقيق، وفي ضوء متابعة لجنة الخبراء الماليين، كانت قد وقفت على رأي كافة الجهات موضوع التدقيق في الملاحظات التي تتعلق بها وقد ناقشت البعض مباشرة واستلمت اجابات خطية من البعض الآخر.

للتفضل بالاطلاع، ونرى استمرار دائرة التدقيق والرقابة الداخلية في الامانة العامة متابعة تصفية هذه الملاحظات بالتنسيق مع الاجهزة الرقابية ذات العلاقة وتحديد سقف زمني لتجاوزها، سيما وان نتائج التدقيق هذه تنشر مباشرة للجمهور على الموقع الالكتروني للجنة.

مع التقدير

د. عبد الباسط تركي سعيد
رئيس اللجنة

٢٠١٦/١١/٢٤

نسخة منه الى/

- وزارة المالية - مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع وبطيه نسخة من التقارير ... مع التقدير
- ديوان الرقابة المالية - مكتب رئيس الديوان/ اشارة الى كتب الامانة العامة لمجلس الوزراء والتي كان آخرها الكتاب رقم ٢٢٥١٩ في ٢٠١٦/٨/٢٢، وبطيه نسخة من التقارير ... مع التقدير

جدول الملاحظات المشتركة لسنة ٢٠١٥ والسنوات السابقة

ت	الملاحظة	الجهة
١.	صرف رواتب الموظفين نقداً	وزارات الزراعة، الاتصالات، الأعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، العمل والشؤون الاجتماعية، الداخلية، الصحة، الثقافة، البيئة، ديوان الوقف الشيعي، ديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أمانة بغداد، دائرة العلوم والتكنولوجيا، المنشأة العامة للطيران المدني، وزارات المالية والاقتصاد، الصحة، التعليم العالي، البلديات والسياحة، التربية، الثقافة والشباب في أربيل، محافظات دهوك، السليمانية، بابل، واسط، البصرة
٢.	عدم مصادقة أو أعداد سجل التوحيد	وزارات الزراعة، الشباب والرياضة، الاتصالات و(الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية، الشركة العامة للاتصالات والبريد)، الداخلية، الصحة، الثقافة، البيئة، الدفاع، التجارة و(الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية)، ديوان الوقف الشيعي، المنشأة العامة للطيران المدني، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، محافظات بابل، النجف، واسط
٣.	عدم مصادقة البيانات المالية أو التأخر في إعدادها	وزارات الزراعة و(الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، الشباب والرياضة، الاتصالات و(الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات، الشركة العامة للاتصالات والبريد)، الداخلية، النقل و(المنشأة العامة للطيران المدني، الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية)، الثقافة، البيئة و(دائرة شؤون الأغنام)، الصحة و(الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية)، التجارة و(الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، الشركة العامة لتجارة الحبوب)، الكهرباء، العدل، الهجرة والمهجرين، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، الهيئة العامة للسدود والخزانات، النفط، الخارجية، الصناعة والمعادن، الدفاع و(المديرية العامة للموازنة والبرامج)، ديوان الوقف الشيعي، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أمانة بغداد، دائرة العلوم والتكنولوجيا، وزارة المالية والاقتصاد/ أربيل، محافظات بابل، واسط، النجف
٤.	ضعف مهام قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	وزارات الشباب والرياضة، الاتصالات، الداخلية، الصحة، الزراعة و(الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، الخارجية، الثقافة، التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا و(دائرة العلوم والتكنولوجيا)، الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح، الهيئة العامة للسدود والخزانات، ومحافظات بابل، القادسية، النجف، البصرة، واسط

		البلديات والسياحة و(المديرية العامة للماء والمجاري)، وزارة الاعمار والاسكان في اربيل، ومافظات السليمانية، النجف
١١.	مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ في ٢٠١٥ بشأن متابعة المشاريع المستمرة	وزارات التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، التجارة، الكهرباء، الموارد المائية
١٢.	عدم تهيئة مواقع العمل وتغيير المخططات والتصاميم	وزارات الدفاع و(مديرية الاشغال العسكرية)، الكهرباء، الموارد المائية، الثقافة، أمانة بغداد، دائرة الاسكان والطرق والجسور، دائرة العلوم والتكنولوجيا، شركة مصافي الوسط، شركة المشاريع النفطية، وزارات الكهرباء، الاعمار والاسكان، الثقافة والشباب، الداخلية في اربيل، مافظات اربيل، بابل، القادسية، النجف، واسط، البصرة
١٣.	مشاريع متلكئة لم تتخذ إجراءات قانونية بحق الشركات ومشاريع متوقفة عن العمل	وزارات الزراعة، الشباب والرياضة، الموارد المائية، ديوان الوقف الشيعي، الشركة العامة للاتصالات والبريد، الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية، مافظات السليمانية، بابل، النجف، واسط، البصرة
١٤.	عدم وجود نظام موارد بشرية	وزارات المالية والاقتصاد، الصحة، التعليم العالي، البلديات والسياحة، الثقافة والشباب في اربيل
١٥.	شيكات مستحقة الدفع للمقاولين لم تسحب بموجب تعهد قانوني	وزارة المالية والاقتصاد في اربيل، محافظتي دهوك، السليمانية
١٦.	اعداد السجلات بشكل يدوي	وزارات التعليم العالي، الصحة، البلديات والسياحة، التربية، الثقافة والشباب في أربيل
١٧.	غياب التقارير المالية المركزية الموحدة	وزارات الاعمار والاسكان، التعليم العالي، الثقافة والشباب في أربيل